

التطورات السياسية الداخلية في الأردن
١٩٥٣-١٩٥٥ وموقف مجلس النواب منها
(دراسة وثائقية)

(الملك الحسن الثاني - توفيق ابو الهدى - فوزي الملقى - سعيد المفتي)

أعداد

م. هناء عبد الله

قسم التاريخ - كلية الاداب - الجامعة المستنصرية

الملخص

عاشت الاردن خلال المدة ١٩٥٣ - ١٩٥٥ العديد من التطورات السياسية التي أثرت عليها بشكل كبير ، والتي كان لها أثر كبير مستقبلاً ، وأهم حدث شهدته الأردن في هذه المدة تتويج الملك حسين بعد بلوغه السن القانونية ، لذلك سنحاول في هذا البحث الاجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها :

- هل كان لتولي الحسين لمهامه أثره على الأحداث في الأردن .
- هل الوزارات التي تسلمت السلطة خلال هذه المدة كانت بنفس المستوى ، وهل نجحت بآدارة البلاد.
- هل كانت التغييرات التي أحدثتها الوزارات في القوانين كانت تغييرات حقيقية ام انها كانت لمصلحة النظام فقط.

وعلية قسمنا البحث الى

- أولاً : التطورات السياسية الداخلية في الأردن ١٩٥٣ وموقف مجلس النواب منه.
- ثانياً : مجلس النواب ووزارة توفيق ابو الهدى الحادية عشر.
- ثالثاً : موقف النواب من وزارة ابو الهدى الثانية عشر في أعقاب الانتخابات.

أولاً : التطورات السياسية الداخلية في الاردن ١٩٥٣-١٩٥٥ وموقف مجلس النواب منه
بلغ الملك حسين السن القانونية في الثاني من آيار عام ١٩٥٣ ، وفي اليوم
نفسه اقسام اليمين الدستوري أمام مجلس الأمة ، وتسلم سلطاته الدستورية وتوج ملكاً
على الاردن والجدير بالذكر في اليوم نفسه الذي توج فيه الملك فيصل الثاني ملكاً
للعراق^(١)

تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية بعد اعلان ابو الهدى^(٢) استقالته واعلانه
عدم نيته تشكيل وزارة جديدة ، مما دفع ذلك الكتل النيابية للتجمع لغرض التشاور
فيما بينها حول الوضع القادم^(٣) .

وبعد تتويج الملك حسين أصبح من الضروري استقالة أبو الهدى ، أما الوزارة
الجديدة فكان تأليفها محصوراً ما بين فوزي الملقى وسعيد المفتي^(٤) .

، وطبقاً للتقاليد الدستورية قدم ابو الهدى استقالته في الخامس من آيار في
العام نفسه ، فكلف الملك حسين فوزي الملقى^(٥) ، بتشكيل الوزارة الجديدة وبالفعل
الف الملقى الوزارة الجديدة^(٦) .

بعد تشكيل الوزارة الجديدة من قبل فوزي الملقى قدمت منهاجها الوزاري
سياستها المزمع اتباعها الى مجلس النواب ، وكان البيان متماشياً مع رغبة الملك
حسين في الحكم من عدة نواحي منها ان الحكومة جاءت لتحكم تبعاً لرغبات الشعب
وحاجاته في ظل حياة دستورية حقيقية ، تضمن المساواة بين الجميع ، فضلاً عن
التأكيد على ضرورة مشاركتهم الكاملة لخدمة البلد ، كما تناول البيان تأكيد الحكومة
على رغبتها بتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد ، واجراء اصلاحات ادارية وتعديل
وتجديد بعض القوانين في البلاد هذا ما خص السياسة الداخلية .

أما في مجال السياسة الخارجية وعلاقتها بالدول العربية ، فاكدت برغبة
الحكومة بأقامة علاقات ودية مع جميع الدول العربية خاصة العراق^(٧) . ويتأكد هذا

التوجه بوجود ستة وزراء من اصل احدى عشر وزير من دعاة تقوية العلاقات مع العراق ،وهم انور الخطيب وشقيق ارشيدات وحكمت المصري وحسين الخالدي وبهجت التهلوني اضافة الى رئيس الوزراء الذي صرح في مجلس النواب بأنه لايجد فرقاً بين العائلين المالكتين في العراق والأردن^(٨).

من خلال بيان الوزارة تتضح سعيها لكسب ثقة الملك أولاً والشارع الاردني ثانياً ،وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على دهاء ونكاه رئيس وزراءها فوزي الملقى.

نال بيان الوزارة الجديدة ثقة مجلس النواب بالاجماع ، التي قامت لاحقاً بإجراء سلسلة من التعديلات على القوانين الاستثنائية والتي أقرها مجلس الامة^(٩) ، ومن اهم القوانين التي اجري تعديلها قانون العفو العام لسنة ١٩٥٣ وشمل هذا القانون جميع الاشخاص الذين ارتكبوا أية جريمة بين الاول من كانون الثاني ١٩٥١ والثالث من مايس ١٩٥٣ الذين اصدر عليهم حكم ام لم يصدر ،واستثنت المادة الثالثة من القانون بعض الاشخاص وهم :

- الذين هربوا من وجه العدالة .
- الذين اكملوا مدة السجن او دفعوا الغرامة المحكوم بها عليهم.
- الذين حكموا من قبل المحكمة الخاصة والسلطات العسكرية .
- الذين ارتكبوا الجرائم التي تخص امن الدولة الداخلي والخارجي.
- المتهمين بجرائم المخدرات والعقاقير الخطرة^(١٠).

أن المتمعن بقانون العفو العام المعدل يلاحظ انه استثنى اي شخص من شأنه التأثير على أمن الدولة وسلامتها ، أي أنه عدل بما يلائم البلاد ليس الا اضافة الى ذلك أقر مجلس الامة قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٥٣.

وعرف القانون الشيوعية بأنها " الدعوة لاستبدال النظم القائمة بحكم الدستور في المملكة الاردنية الهاشمية بالنظم القائمة في الدول الشيوعية التي تهدف قيام الدكتاتورية الطبقية ،وأكدت المادة الثالثة من القانون على انزال عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بكل من :

١. انتسب لهيئة شيوعية تقصد الترويج للشيوعية.

٢. انتسب لهيئة شيوعية وشغل وظيفة أو منصباً فيها أو مندوباً لها.

٣. دعا للشيوعية بالخطابة أو الكتابة أو التصوير.

٤. نشر أي مستند شيوعي بقصد الترويج للشيوعية.

٥. وجد في حوزته مستند شيوعي بقصد النشر أو الترويج.

وتراوحت العقوبة بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنوات في المادة الرابعة من القانون على كل من :

١. دفع تبرعات او اشتراكات او اعانات لهيئة شيوعية ،وهو عالم انها هيئة

شيوعية وتستخدم ما دفعه للترويج للشيوعية .

٢. طبع أو عرض للبيع كراساً او نشرة لهيئة شيوعية ،وهو عالم انها هيئة

شيوعية فقصد بالكراس او النشرة الترويج للشيوعية^(١١).

يلاحظ من أن الاردن كان رافض للمد الشيوعي بكل الطرق، وسعى للتضييق عنه ومن يتبعه بأي شكل كان.

كما أقر مجلس الامة في الاول من كانون الاول عام ١٩٥٣ قانون الاحزاب

السياسية^(١٢) ، وكما اقر المجلس في اليوم نفسه قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٣ ،

واعطى الحق للقضاء بتعطيل الصحف او محاكمة اصحابها وليس للحكومة حق في

تعطيل اي صحيفة^(١٣)، وتعرض هذا القانون الى مهاجمة الصحف لانها عدته

مجحفاً بحقوقها ناهيك عن انه اشترط في المحرر المسؤول ان يكون جامعياً ، في

حين لم يكن اكثر رؤساء تحرير الصحف الاردنية وقتذاك من حملة الشهادات الجامعية^(١٤).

في الحقيقة ان هذا القانون قيد الصحف بشكل غير مباشر ، بمعنى ادق انه ظاهرياً مارس الديمقراطية لكن حقيقته فرض نظام دكتاتوري بشكل او بآخر .

والقانون الاخر هو (قانون الجنسية الاردنية) الذي هدف الى ازالة الظلم الذي يصيب الفلسطيني ، حيث ان القانون السابق كان يطلب من الفلسطيني ان يكون ساكناً في الاردن منذ العام ١٩٤٦ ليمنح الجنسية الاردنية^(١٥)، كما صدر في عهد الملك حسين (قانون مشروع توزيع الاراضي لسنة ١٩٥٣)^(١٦)، وقانون البلديات الذي قضى بحق المجلس البلدي بأنتخاب رئيس بلديته^(١٧)، أي عدم تعيينه من قبل الحكومة .

كما اجريت تعديلات اخرى على الدستور الاردني ، اذ تم في الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٤ تعديل المادة (٥٢) التي تتعلق بطرح الثقة بالوزارة أو بأحد وزراءها أمام مجلس النواب ، فاذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالاكثرية المطلقة من مجموع عدد اعضائه وجب عليها ان تستقيل ، واذا كان قرار عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال منصبه^(١٨).

كما تم تعديل الفقرة (٣) من المادة (٥٤) التي نصت على وجوب ان تتقدم كل وزارة تتشكل الى مجلس النواب ببيانها الوزاري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تأليفها اذ كان المجلس منعقداً ، وخلال شهرين اذا لم يكن منعقداً ، وأن تطلب الثقة بها على اساس هذا البيان ، واذا كان المجلس منحللاً فعلى الوزارة ان تتقدم ببيانها الى مجلس الوزراء ، وأن تطلب الثقة عليه خلال خمسة عشر يوماً من اجتماع المجلس الجديد^(١٩).

كما اضيفت فقرة جديدة الى المادة (٤٧) من الدستور نصت على أن الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها عليها ان تستقيل خلال اسبوع من تاريخ الحل، وعلى ان تجري الانتخابات النيابية حكومة انفصالية ولا يجوز لاي وزير فيها ان يرشح نفسه للانتخابات (٢٠).

يتضح من الاجراءات والتعديلات التي قامت بها حكومة المفتي على القوانين انها ارادت اجراء تغييرات ديمقراطية لكن في الوقت نفس لاتمس الصالح العام او الحكومة بالصميم او الملك.

لكن مع كل ذلك واجهت وزارة الملقي مصاعب كبيرة من جراء نهجها الديمقراطي فقط آثار اعدائها خصومات كثيرة لم تكن تتوقعها (٢١) ، وسرعان ما تكتل ضد الوزارة مجموعة من السياسيين عرفوا بجماعة (الماو - ماو) (٢٢) والذين قاموا بانتقاد وزارة الملقي والعمل ضدها ، وقاموا حملة دعائية شديدة ضد الملقي شخصياً والقت عليه مسؤولية اتفاقية رودس (٢٣) حدث تبادل بالاتهامات بين ابو الهدى والملقي بصورة غير مباشرة، ونشرت جريدة الرأي كلمة القاها الملقي بأواخر نيسان ١٩٥٤ في مجلس النواب قال فيها " أن الاردن ظل ردحا من الزمن بمثابة شوكة في جسم الامة العربية ، الى أن جاءت حكومة الشباب حكومة العهد الجديد ، فعملت على تحسين العلاقات وتوطيد الاواصر مع الجميع اثارت الكلمة التي القاها الملقي حملة انتقادات عديدة ضده (٢٤)، ومن جملة التعليقات ، متى كان الاردن شوكة في جسم الامة العربية ، هل كان في ايام الملك عبد الله ام في ايام الملك طلال وكانت هذه الكلمة هي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير (٢٥)، ووصل الحد بالصحف بانتهاز سياسة الحكومة المتسامحة ومهاجمة رئيس الوزراء ، مما اضطر الملقي بأن يقدم استقالته الى الملك الذي تلقى عدة شكاوى ضد الوزارة (٢٦).

ثانياً: مجلس النواب ووزارة توفيق ابو الهدى الحادية عشرة

لم يكن احد يتوقع عودة ابو الهدى الى سدة الحكم حسب تصريحه ورفضه تشكيل اي وزارة ، غير انه وبعد سنة من استقالة وزارته ، عهد له الملك حسين تشكيل الوزارة ، فألف وزارته الحادية عشرة فيخ الرابع من أيار ١٩٥٤ ، والتي ضمت عدة من اعضاء الوزارة السابقة ، وعلى الشكل الاتي :

- | | |
|---------------------|--|
| ١. أبو الهدى | رئيساً |
| ٢. خلوصي الخيري | وزير الاقتصاد والانشاء. |
| ٣. هاشم الجيوشي | وزير الداخلية. |
| ٤. انسطاس حنانيا | وزير التجارة |
| ٥. جميل التوتنجي | وزير الصحة والشؤون الاجتماعية. |
| ٦. عبد الرحمن خليفة | وزير المالية والقائم بأعمال قاضي القضاة. |
| ٧. احمد الطراونة | وزير المواصلات. |
| ٨. انور نسيبة | وزير الدفاع والمعارف. |
| ٩. سابا العكشة | وزير العدل |
| ١٠. جمال طوقان | وزير الخارجية |
| ١١. وصفي مرزا | وزير الصناعة ^(٢٧) |

لكن سرعان ما حصل تعديل وزاري اذت استقال جمال طوقان وزير الخارجية في الاول من تشرين الاول ١٩٥٤ لاسباب صحية، واسندت وزارته بالوكالة الى رئيس الوزراء ابو الهدى^(٢٨) ، وأعلنت الوزارة بأن سياسة الاردن الخارجية سوف تبنى على التقاهم والوقوف المطلق مع الدول العربية والمحافظة على العلاقات مع الدول

الصديقة ، وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد ، والسعي لعيش كريم وحياة
كريمة للشعب الاردني (٢٩) ، يلاحظ أن هذه الوزارة سعت للتأكيد على الوتر المهم
الذي يحظى بأهتمام الشاعر الاردني وهكذا بدأ عمل الوزارة في احترام الحريات
العامة واحترام التكتلات السياسية وعدم المساس بالقوانين التي اصدرها مجلس الامة
في عهد وزارة الملقى ، وكذلك ادلى بيان الوزارة بأنه لاعلاقة ولا معاهدة صلح مع
اليهود (٣٠) ، واصدر ابو الهدى ترخيصاً سمح بموجبه لصحف ذات طابع حزبي
بالصدور ، واستمرت هذه السياسة التي بدعت بها وزارة ابو الهدى لمدة ثلاثة اشهر
في السير على النهج الديمقراطي من اجل اقناع الرأي العام واستمالاته (٣١) ، وهذا
يؤكد ما ذهبنا اليه سابقاً من أن ابو الهدى سعى لاقناع الشعب الاردني بأنه
ديمقراطي ، وأنه يسعى للعمل بكل ما يريده الشعب الاردني ، غير أن الفكرة السائدة
في الازهان هو أن ابو الهدى رجل غير ديمقراطي ، وأن عملية اقناع الرأي العام
تحتاج الى وقت طويل والى اعمال محسوسة وملموسة وخاصة من أبو الهدى . لكنه
فشل في ذلك ، مما دفع مجموعة من النواب المعارضين له ، والسياسيين بالتكتل
ضده عندما تحين جلسة طرح الثقة (٣٢) .

وقررت الاحزاب السياسية طرد اي نائب يعطي صوته لثقة الوزارة (٣٣) ، ولم
تطرح الثقة في اجتماع مجلس النواب الذي عقد في الثامن من حزيران ١٩٥٤ ، بل
اجلت للجلسة القادمة ، حقيقة هذا كان من عمل ابو الهدى لكسب الوقت لصالحه
والعمل على اقناع مجلس النواب لكسب ثقتهم بالوزارة وذلك عن طريق استغلال
علاقات الوزارة واتصالاتهم بنواب الضفة الغربية والشرقية ، غير ان جميع المحاولات
باءت بالفشل (٣٤) ، فأنقسم الوزراء الى نصفين في اجتماعهم نصف دعا الى استقالة
الوزارة ، والآخر دعا الى حل مجلس النواب ، وبعد المشاورة قرروا باعادة محاولات
الاقناع للنواب (٣٥) ، وعلى اثر ذلك عقد نواب المعارضة اجتماعاً بحثوا فيه موضوع

منح الثقة لوزارة أبو الهدى أو حجبها ، لم يثق المجتمعون بان أبو الهدى سيحافظ على عهده ، لذلك قرروا حجب الثقة ،وفشل الوزراء في اقناع النواب ووصل لهم بأن المقصود هو أبو الهدى^(٣٦)، ولما بلغ ذلك أبو الهدى ذلك فقال ((فليستعد البلد الى هزة عنيفة)) خاصة ان القرار في رأيه كان ناشئ عن تعنت ومكيدة لامبرر لهما^(٣٧)، فقرر حل المجلس النيابي مؤيداً ذلك بأكثرية الوزراء باجتماع مجلس الوزراء في الثاني والعشرين من حزيران ١٩٥٤^(٣٨).

والجدير بالذكر ان أبو الهدى استحصل امراً ملكياً بحل مجلس النواب من الملك او يقبل استقالته^(٣٩)، وهنا نلاحظ الاختلاف بين شخصية المقلي وشخصية أبو الهدى القوية التي اثبت وجوده بالقوة ، حتى ولو اضطر لاستخدام اي وسيلة في سبيل تحقيق هدفه.

وفي البيان الرسمي الذي نشر في الثالث والعشرين من حزيران الذي جاء فيه " أن الحكومة قد رأت في الايام الاخيرة أن هناك تكتلاً مبنياً على الاعتبارات الشخصية بين الكثير من النواب ، تبين ان النقاش لن يكون منصبا على البيان الوزاري ،وانما تناول الاشخاص وكان بعيدا عن التفكير في الحقائق والمصلحة العامة المجردة من عاطفة شخصية ،ولذا ارتأت الحكومة ان تغيير كل المجلس الذي مضى على انتخابه ثلاث سنوات والذي تم انتخاب اعضائه في ظروف تختلف عن الظروف الحالية ،وأن انتخابهم لم يكن على اساس حزبي وبرنامج معين ، بل على اساس فردي " ^(٤٠) . في الحقيقة أن اقدام أبو الهدى على حل مجلس النواب هذا لم يكن الاول من نوعه في حياته السياسية ، فقد سبق له ان اقدم على حل اول مجلس للنواب في الضفتين في الثالث من أيار ١٩٥١ ، بسبب اعتراض المجلس على الموازنة التي تقدمت بها حكومته ، وكذلك قامت وزارته الثامنة على التدخل في الانتخابات النيابية في آب ١٩٥١ حيث قام أبو الهدى من اخراج شفيق رشيدات

واسقاطه من الانتخابات ، وكذلك فإن هذا المجلس بدوره ، انسحب منه ١٧ نائباً
لنقض وعود ابو الهدى التي قطعها على نفسه ، والتي استطاع ابو الهدى فيها ان
يحصل على منح الثقة ، الامر الذي رفع النواب المنسحبون يعدون هذا الموضوع
بانه غير دستوري والذين بدورهم النواب المنسحبون عدوا هذا غير دستوري (٤١).
من اعلاه يتضح ان أبو الهدى لم يستطع السير على النهج الديمقراطي لمدة
اكثر من ثلاثة اشهر ، وذلك لانه لم يكن يؤيد النهج الديمقراطي ، وهو من مؤيدي
التوجه الدكتاتوري ، لأنه في رأيه الحل الوحيد للبلد .

ثالثاً: موقف النواب من وزارة ابو الهدى الثانية عشر في أعقاب الانتخابات

على الرغم من حل المجلس النيابي من قبل ابو الهدى وضربه الذين حاولوا
ان يضربوه ، غير ان ابو الهدى لم يقدم استقالته بناء على نصوص الدستور التي لا
تمنع اكمال مشوراه في الحكم (٤٢)، فاعلنت الوزارة بأن الانتخابات القادمة ستكون في
بداية النصف الثاني من تشرين الاول ١٩٥٤ ، وأعلن أبو الهدى بأن هذه الانتخابات
ستكون حرة ونزيهة (٤٣)، وتألفت في الوية المملكة قوائم من مؤيدي الوزارة وقوائم من
المعارضين ، أما في عمان ، فكانت هناك قائمتان رئيستان الاولى من المعتدلين
وفي مقدمتهم الدكتور مصطفى خليفة ، والثانية من المناهضين للحكومة وفي مقدمتهم
سعيد المفتي الذي كان موضع ثقة للناس ، غير أن ابو الهدى اتصل بالمفتي وطلب
منه ان يكون ضمن قائمة المعتدلين. (٤٤)

واتخذ أبو الهدى الاجراءات الدقيقة لتأمين نجاح المرشحين الذين ارادهم (٤٥)،
ادركت المعارضة بأن تصريحات ابو الهدى بأن الانتخابات ستكون حرة غير صادقة
، كذلك رفعوا عريضة للملك بينوا فيها ان المرشحين لا يثقون بأبو الهدى وعدم
تدخله في الانتخابات (٤٦)، واتخذت السلطات الاردنية اجراءات امنية خوفاً من وقوع

مظاهرات فأستدعيت كتيبتين من الجيش لحفظ الامن فضلاً عن وجود الشرطة ،واستغل ابو الهدى اصوات رجال الجيش من خلال وضع اشارة مميزة امام اسماء مرشحي الحكومة ، غير انه قبل يوم الانتخابات جاء احد رجال الجيش وهو من التابعين للمفتي وابلغه ان صناديق الاقتراع في وحدات الجيش تم تعبئتها وفق ماتراه الحكومة^(٤٧)، والتي على أثرها انسحب المفتي والناقلي معلنين مقاطعتهم للانتخابات ،وأن هذا الانسحاب كان له أثر سيء بين الاوساط السياسية وخاصة منتسبوا الاحزاب^(٤٨)، وفي السادس عشر من تشرين الاول وتوجه الى صناديق الاقتراع (٤٤٥٩٢٨) ناخباً لانتخاب ٤٠ نائباً وبدأت الانتخابات من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة الخامسة مساءً^(٤٩)، وبالطبع كانت النتيجة لمرشحي الحكومة وبعض المعارضين ،وبعد أن اعلنت هذه النتائج عمدت البلاد بالمظاهرات حيث نظمت في نابلس ورام الله تظاهرة احتجاجا على سقوط مرشحيهم ، لكن تم اخمادها ومنع التجول فيها بأمر من المتصرف ،وفي اريد نظمت جماعة شفيق ارشيدات تظاهرة وتم ايقافه ، الذي كان من الممكن ان يفوز لولا توقفه الذي شجع القائمين على فرز الاصوات ليعلنوا فوز من ترغبه الحكومة^(٥٠)، ومن الذين استغلوا التظاهرات هو مرشح الحزب الشيوعي عبد الرحمن الشقير الذي قام بأثارة وتحريض المتظاهرين من خلال خطابه الملتهبة عبر مكبرات الصوت ،والذي استطاع الافلات من قبضة السلطات والهروب الى دمشق^(٥١)، وقد ر عدد القتلى الذين اشتركوا بالتصادم مع افراد الجيش والشرطة بحوالي (٢٠) قتيلاً و (١٢٠) جريحاً أكثرهم من افراد الشرطة والجيش^(٥٢)، وبعد أن تم انتخاب اعضاء المجلس النيابي ، افتتح الملك البرلمان في الحادي والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٤ ،والقى رئيس الوزراء خطاب العرش ، وأعلن ابو الهدى بأن الوزارة الحالية سترفع استقالته ،وبعد الانتهاء من افتتاح البرلمان ذهب ابو الهدى الى القصر الملكي ليقيم استقالته^(٥٣)،

وبعد ان قدم ابو الهدى استقالة وزارته كلفه الملك بأعادة تأليفها وفقاً لكتاب الملك له والذي جاء فيه " عزيزنا دولة السيد توفيق أوب الهدى ، بناء على استقالة وزارتك وبالنظر لثقتنا باخلاصكم للوطن والعرش ولما نعهد في دولتكم من خبره وكفاءة لخدمة مصالح شعبنا وعليه فقد عهدنا اليكم منصب رئيس الوزراء (٥٤).

رغب الملك حسين بتأليف هذه الوزارة وبدخول المفتي والملقي وحكمت المصري وهزاع المجالي فيها وأشترط المفتي والملقي ان يحل مجلس النواب بسبب التزوير ، غير ان ابو الهدى لم يرضى على هذا الشرط ، فعرض على جلاله الملك ان القبول بهذا الشرط وبدء انتخابات جديدة فأن هذا يعني حدوث مظاهرات واضطرابات في أمن البلاد ، فوافق الملك على رأي أبو الهدى ،وعليه ارتأى الملك تأليف وزارة من الجانبين اي خمس من المعارضة وخمس من جماعة ابو الهدى ، غير ان المعارضة رفضت الدخول في هذه الوزارة ، بأستثناء المجالي الذي دخل الوزارة بأمر من الملك على الرغم من عدم موافقة ابو الهدى (٥٥)، فأنسحب المجالي من حزيه الذي بدأ عدم التعاون وأطلق سراح النابلسي وشفيق ارشيدات لارضاء المجالي (٥٦)، غير ان الحزب الوطني ، فصل المجالي لدخوله الوزارة وترك الحزب (٥٧) ، واجتمع ابو الهدى مع جماعته النواب واطلعم على رغبة الملك في ان تكون الوزارة قومية وبعد مناقشات مطولة وافقوا على ذلك واعطوه بطاقة بيضاء يعمل بها ما يشاء (٥٨).

وهكذا تألفت الوزارة التوافقية الثانية عشرة بتاريخ الرابع والعشرين من تشرين

الاول ١٩٥٤ وعلى الشكل الاتي :

١. ابو الهدى : رئيساً.

٢. خلوصي الخيري : وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير .

٣. هاشم الجيوشي :وزير التجارة.

٤. انسطاس حمانيا :وزير المالية
٥. هزاع المجالي : وزير العدل وقائم بأعمال قاضي القضاة.
٦. انور نسيبة : وزير الدفاع والمعارف.
٧. سابا العكشة : وزير الاشغال العامة.
٨. مصطفى خليفة : وزير الصحة.
٩. وصفي ميرزا :وزير الزراعة.
١٠. وليد صلاح : وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية (٥٩).
١١. رياض المفلح :وزير الداخلية.
١٢. ضيف الله حمود : وزير البرق والبريد والطيران المدني.

توقعت الاوساط السياسية عدم بقاء هذه الوزارة مدة طويلة لعدة اسباب منها عدم انسجام اعضائها هذا من جهة ، وأن الحكومة ستقدم الى طلب الثقة في الاول من تشرين الثاني ١٩٥٤ (٦٠) ، أي أن هذا يعني ان الوضع لم يستقر بعد ان الفت الوزارة ، بل أن المعارضة كانت تسعى لاستغلال فرصة للقيام بالمظاهرات ضد وزارة ابو الهدى الذي كان يخشى المعارضة التي ضمت نخبة من الشخصيات السياسية ،وفي اليوم الاول من تشرين الثاني تقدمت الحكومة بطلب منحها الثقة من مجلس النواب الذي كان يؤلف الاكثرية الساحقة لابو الهدى التي نالت (٣٥) صوتاً من اصل (٤٠) صوتاً ،وبعد ان نالت الحكومة الثقة من مجلس النواب اخذ ابو الهدى العدة لضرب المعارضين متخذاً عدة اجراءات منها :

١. أنزال العقوبات بمناهضي مبادئ القانون .
٢. زيادة رواتب الحرس الوطني من خلال تشريع ضريبة الحرس الوطني.
٣. الرجوع للعمل بقانون الدفاع الذي يحق لرئيس الوزراء بموجبه تعطيل واغلاق الصحف.

٤. تقوية رواتب ضباط الجيش باعتبار الجيش له دور كبير في حماية القانون.
٥. اعتقال جميع المعارضين فيما اذا بقوا ينتقدون الحكومة وبدون اعلان سابق^(٦١).

حقيقة ان هذه الاجراءات تؤكد توجه حكومة ابو الهدى الدكتاتورية ورفضها للتوجه الديمقراطي رفضاً قاطعاً وبهذا عمل ابو الهدى وفقاً لرغبة الملك في توطيد سلطة الحكومة عن طريق وضع حد قاطع للمعارضة^(٦٢)، وأزاء هذه الاوضاع كلها نرى ان المعارضة الكبيرة للحكومة لم تكن متفقهه الاراء ومتأخذة موقفاً موحداً تجاه الحكومة حزب الاخوان المسلمين بدا عليهم الضعف من موقفهم المعارض لـ ابو الهدى ، وخاصة بعد ان قامت الحكومة الاردنية بطرد الاشخاص من حملة الجواز المصري من الأردن على أثر الاتفاق بين الحكومتين .

وكذلك موقف حزب الامة الذي كان يترأسه الرافي الذي انسحب من ممارسة اعماله تجاه القوانين التي اصدرها ابو الهدى ، فقام بحل نفسه^(٦٣). اما النواب البعثيين فقد طلبوا من الحكومة اتباع قوانين الدستور الحقيقية من خلال الانتخابات النيابية ، دون تزوير وتلبية رغبات الشعب ، والقضاء التام على كل وجود لبريطانيا خاصة في الجيش ، واطلاق حرية الصحافة واطلاق سراح المعتقلين ورفع المطالب لـ ابو الهدى بمذكرة في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٥٤^(٦٤)، لكن ضربها ابو الهدى عرض الحائط ، ولم تقتصر هذه المعارضة على الحزبين ، بل ضمت ايضاً غير المنظمين لحزب التي كان لهم دور كبير في تصعيد روح الحركة الوطنية ومعارضتها لـ ابو الهدى من خلال بيانها الذي جاء فيه :- أن هذه الحكومة الحالية ما هي الا صفحة من صفحات الارهاب والتي ادت الى قتل الضحايا الابرياء المدافعين عن الوطن والتي تكون الحكومة هي المسؤول الاول عنها ، ومن روح الوطنية والاخلاص العميق في داخلنا من أجل الحفاظ على وطننا نعلن بأن المجلس

النيابي أثر في نفوس المعارضين من تنظيم تظاهرة ، غير ان الذي كان لهم بالمرصاد وزير داخلية أبو الهدى الذي يقمع كل تظاهرة وهو رياض المفلح الذي اعتقل قادة المعارضين^(٦٥) بكل ما يملكه ن ادوات ارهابية سنها له رئيسه^(٦٦).
لكن مع كل هذا ، كل هذه الأمور أدت الى استقالة الوزارة يوم ٢٩ آيار ١٩٥٥ لينتهي فصل من تاريخ الاردن ويبدء آخر.

الخاتمة

دلّت المعلومات الواردة في البحث بعض الحقائق منها : أن تسلّم الملك حسين لمهامه الدستورية لم يكن له الأثر الكبير في تغيير الاحوال بداية الأمر في الأردن ، اذ ظل الصراع قائم بين الشخصيات السياسية التي تولت دفة الحكم خلال المدة موضوع البحث .وعلى الرغم من سعي فوزي الملقى لاجراء بعض التعديلات والاصلاحات على بعض القوانين ، الا أن هذه الأجراءات حسبت اولاً واخيراً في مصلحة السلطة الحاكمة ، على الرغم من انها ظاهرياً ارادت مصلحة الشعب . بل انه في هذه المدة قيدت الصحافة وحرية التعبير .

وأثبت فوزي الملقى انه شخصية ضعيفة وغير قادرة على ادارة الوزارة ، لكن خلفه ابو الهدى أثبت ان الشخصية القوية لها دور في ادارة دفة الدولة ،والذي فرض النظام الدكتاتوري بالقوة ، وضرب الاصوات المعارضة عرض الحائط.

الهوامش والمصادر

- (١) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢٧١٣، تقارير السفارة العراقية في عمان ، حفلة تتويج الملك و ٣٢ ، ص٦٣-٦٤ ؛ Patai Raphael , The Kingdom of Jordan , Princeton University Press, Princeton, 1958, p.55.
- (٢) توفيق أبو الهدى : ولد في عكا ١٨٩٥ ، دخل مدرسة اللوازم في الاستانة وتخرج برتبة وكيل ضابط ، أصبح مديراً لمديرية تسجيل الاراضي ١٩٢٦ ، ثم عضواً في المجلس التنفيذي ١٩٢٨ ، أصبح مديراً للمصرف الزراعي ١٩٣٣ ، شكل اول وزارة ١٩٣٨ ، ثم تبعها الوزارات الاخرى ومنها وزارة عام ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤٣ و ١٩٤٧ و ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، أما الوزارة الأخيرة التي شكلها ابو الهدى فكانت في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٤ . توفي ابو الهدى منتحراً ١٩٥٦ ، علاء موسى صابر اليعقوبي ، توفيق ابو الهدى ودوره في السياسة الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد.
- (٣) الكتل النيابية التي تجمعت بعد اعلان ابو الهدى استقالته ، ورغبتهم في تأليف الوزارة وهم كتلة سعيد المفتي وجماعته التي رحبت بعودة أبو الهدى الى الوزارة مرة اخرى واذا اعتذر فأنها للمفتي ، وكذلك كتلة ابراهيم هاشم وجماعته القليلة الذي كان في نيته تشكيل وزارة ائتلافية من جميع الطبقات وكتلة سمير الرفاعي التي دعت انها سوف تقضي على الاخطاء الجسيمة في الوزارة السابقة ، وكتلة سليمان طوقان واذلي كان لا يرغب في الحكم لكن أبد أي وزارة تهدف الى تطهير الادارة والتقرب الى العراق . للتفصيل اكثر ينظر : د.ك.و، ملفه ٣١١/٢٧١٣ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تقرير شهر آذار ١٩٥٣ ، و ٦٢ ، ص١٥٥-١٥٦ .
- (٤) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢٧١٣ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، اخر المواقف السياسية في الأردن ، و ٤٩ ، ص١٤٤ .
- (٥) فوزي الملقى : ولد في اربد ١٩٠٩ ، حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم الطبيعية ، أصبح قنصلاً للاردن في مصر ، تقلد عدة مناصب وزارية منها : وزيراً للدفاع ١٩٤٨ و ١٩٥٠ ، وشكل اول وزارة له عام ١٩٥٣ ، ثم أصبح وزيراً للبلاط الملكي ١٩٥٥ ، ووزيراً للخارجية ١٩٥٦ ، وسفيراً للاردن في مصر ١٩٥٧ ، وفصل من العمل اسلياسي حتى ١٩٦١ ، حيث أصبح عضواً للاردن في هيئة الامم المتحدة حتى وفاته ١٩٦٢ ، ثروت مسلم ، فوزي الملقى - حياته ونشاطه السياسي في الاردن ١٩٠٩-١٩٦٢ ، عمان ٢٠٠٣ ، ص١٥-٥٠ .
- (٦) وأهم ما جاء في بيان الوزارة الجديدة المحافظة على الحقوق العربية وتقوية العلاقات مع الدول العربية واعادة المياه الى مجاريها . للمزيد من التفاصيل ينظر : د.ك.و، الملف ٣١١/٢٧١٣ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، الوزارة الجيدة ، و ٣٠ ، ص٦٠ .
- (٧) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢٧١٣ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، سياسة الوزارة الحاضرة و ٣٢ ، ص٦٥-٦٦ .
- (٨) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص٦٦ .
- (٩) د.ك.و، ٣١١/٢٧١٣ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، سياسة الوزارة ، الحاضرة ، و ٣٢ ، ص٦٦-٦٧ .

- (١٠) المصدر نفسه ، ص ٦٧ .
- (١١) للاطلاع على نص قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٥٣ . ينظر : د.ك.و، ملفه ٣١١/٢٧١٣ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، مشروع قانون مقاومة الشيوعية ، و ٣٩ ، ص ٦٩ .
- (١٢) اصبح قانون تنظيم الاحزاب نافذ المفعول في ٦ كانون الثاني ١٩٥٤ .
- (١٣) د.ك.و، ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تقرير عن شهر تشرين الثاني ١٩٥٤ ، و ٥١ ، ص ٨٦ .
- (١٤) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢٧١٥ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، اختبار متفرقة و ٥٠ ، ص ٨٦ .
- (١٥) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢٧١٥ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، الحالة الداخلية في الاردن خلال شهر ايلول ١٩٥٣ ، و ٥٢ ، ص ٩٤ .
- (١٦) تبعاً للقانون وزع الملك حسين في السابع من شباط ١٩٥٥ ثمانية الاف دونم من الاراضي في وادي الاردن على الرجال الذين ساهموا في الثورة العربية التي قادها جده الشريف حسين . ينظر : Poti,Op.Cit,p.57
- (١٧) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢٧١٣ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تقرير شهر تشرين الثاني ١٩٥٤ ، و ٥١ ، ص ١١٦ .
- (١٨) ملحق الجريدة الرسمية ،مذكرات مجلس النواب الاردني ، العدد ١٧٩٩ ، ٧ نيسان ، ١٩٥٤ .
- (١٩) ملحق الجريدة الرسمية ،مذكرات مجلس النواب الاردني ، العدد ١١٧٩ ، ٧ نيسان ، ١٩٥٤ .
- (٢٠) المصدر نفسه .
- (٢١) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢٧١٣ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، سياسة الوزارة و ٣٢ ، ص ٦٥-٦٦ ؛ المجالي ، المصدر السابق، ص ١٣٣ .
- (٢٢) (الماو - ماو) هي تسمية اطلقت على الجماعة الذين التفوا حول ابو الهدى ، حيث ذاعت عام ١٩٥٣ الثورة التي قامت بها قبائل (الماو - ماو) في كينيا بقيادة (جوموكينياتا) وقيل ان المعارض توفيق قطان هو الذي اطلق التسمية على المعارضين للوزارة ينظر : المصدر نفسه ، ص ٥٣ .
- (٢٣) اتفاقية رودس : هي مجموعة من اتفاقيات الهدنة التي وقعت في عام ١٩٤٩ بين اسرائيل وكل من مصر ولبنان والاردن وسوريا لأنها الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٤٨ ، واقامة خطوط الهدنة بين القوات الاسرائيلية والقوات الاردنية - العراقية . ينظر بنود الاتفاقية في اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية ١٩٤٩ ،نصوص الامم المتحدة ،منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٥٤-٥٨ .
- (٢٤) مقتبس من : جرية الرأي ، العدد ٧٦٥٢ ، بتاريخ ١٦ تموز ١٩٩١ .
- (٢٥) المصدر نفسه .
- (٢٦) د.ك.و، ٢٧١٥ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ،وضع الوزارة و ٦٣ ، ص ١٠٨ ؛ موسى والماضي ، المصدر السابق، ص ٥٩٦ .
- (٢٧) وزارة الثقافة ، الوزارات الاردنية في خمسين عاما من ١٩٢١ - ١٩٧١ ، المطبعة الهاشمية ، عمان ، ١٩٧١ ، ص ٣٣-٣٤ .
- (٢٨) د.ك.و، ٢٧١٧ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تعديل وزاري ، و ٣٦ ، ص ٥٨ .
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٩٦ .

- (٣٠) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢١١٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، البيان الوزاري و ٦٤ ، ص ١٤٤.
- (٣١) جريدة الرأي ، العدد ٧٦٥٢ ، في ١٦ تموز ١٩٩١.
- (٣٢) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢١١٦ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، حل مجلس النواب ،و٢ ، ص٢.
- (٣٣) د.ك.و، ملفه ٣١١/٢١١٧ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تقرير شهر حزيران لعام ١٩٥٤ ،و٣٨ ، ص٦١.
- (٣٤) بعد ان عرف ابو الهدى بأنه لم يحصل على اكثر من عشرين صوتاً وأنه سيتقيل ، فقام بأرسال أنور الخطيب الى عمان ، غير أنه امتنع وأرسل وزير خارجيته الى القدس لاقتناع النواب ، غير انه فشل . د.ك.و، ملفه ٢٧١٦ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، حل مجلس النواب و٢ ، ص٣.
- (٣٥) د.ك.و، ملفه ٢٧١٦ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان، حل مجلس النواب ،و٢ ، ص٤.
- (٣٦) د.ك.و، ملفه ٢٧١٧ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير شهر حزيران ١٩٥٤ ،و ٣٨ ، ص٦٣.
- (٣٧) المصدر نفسه ، ص٥٧.
- (٣٨) د.ك.و، ملفه ٢٧١٦ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، حل مجلس النواب ،و٢ ، ص٤.
- (٣٩) عرض ابو الهدى التطورات الاخيرة وموقف النواب من الوزارة على الملك وتمكن من اقناعه وحصوله على امر بحل المجلس قبل اجتماعه بساعتين . جريدة فلسطين العدد ١٢٩٩ - ٨٨٠٣ ، ٢٣ حزيران ١٩٥٤ ؛ د.ك.و، ملفه ٢٧١٧ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تقرير شهر حزيران ١٩٥٤ ،و ٣٨ ، ص٦١.
- (٤٠) مقتبس من : د.ك.و، ملفه ٢٧١٦ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان، البيان الرسمي حول حل مجلس النواب ،و٣ ، ص٧.
- (٤١) د.ك.و، ملفه ٢٧١٦ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير شهر آب ١٩٥٤ ،و٥٦ ، ص١١١ .
- (٤٢) لم تستقل الحكومة التي قامت بحل مجلس النواب وذلك وفقاً للمادة (٦) من الدستور ، موسى والماضي ، المصدر السابق، ص٥٩٧.
- (٤٣) د.ك.و، ملفه ٢٧١٦ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، حل مجلس النواب ،و٢ ، ص٥ ؛ F.O.371/115635, From Duke, Amman To Eden, 5-1-1955.
- (٤٤) جريدة الرأي / العدد ٧٦٥١ ، ١٥ تموز ١٩٥٢.
- (٤٥) جريدة الرأي ، العدد ٧٦٥٢ ، ١٦ تموز ١٩٥٢.
- (٤٦) د.ك.و، ٢٧١٧ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، الانتخابات النيابية و ٥٦ ، ص١١٠.
- (٤٧) مذكرات كلوب باشا ، جندي بين العرب ، ترجمة سليم التكريتي ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ص٢٦٥.
- (٤٨) د.ك.و، ملفه ٢٧١٦ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، الانتخابات العامة ، و٤١ ، ص٩٤.
- (٤٩) جريدة فلسطين ، العدد ١٣٩٧ - ٨٨٠١ ، ١٦ تشرين الاول ١٩٥٤.
- (٥٠) د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، ما بعد الانتخابات و ٢٧ ، ص٦٦ ؛ ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ،تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، الانتخابات النيابية ،و٤١ ، ص٩٥.

- (٥١) عبد الرحمن شقير ، هو طبيب جاء من دمشق الى عمان وتزعم الشيوعيين الذين ظهروا في الأردن ، ينظر مذكرات كلوب ،باشا ، المصر السابق،ص٢٦٥.
- (٥٢) د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، التقرير السياسي لشهر تشرين الاول ١٩٥٤ ، و٦٦ ، ص١٤٨.
- (٥٣) د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، افتتاح البرلمان ، و٣٥ ، ص٧٧.
- (٥٤) مقتبس من د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، كتاب الملك الى ابو الهدى ، و٣٩ ، ص٨٩.
- (٥٥) د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية الى عمان ، تأليف الوزارة الاردنية ، و٣٩ ، ص٨٧.
- (٥٦) د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية الى عمان ، تأليف الوزارة الاردنية ، و٣٩ ، ص٨٨.
- (٥٧) د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية الى عمان ، تقرير شهر تشرين الثاني ١٩٥٤ ، و٥١ ، ص١١٧.
- (٥٨) د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية الى عمان ، تألف الوزارة الاردنية و ٣٩ ، ص٨٧.
- (٥٩) د.ك.و، ملفه ٢٨١٧ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية الى عمان ، اسماء الوزارة الجديدة و٣٩ ، ص٩٠.
- (٦٠) د.ك.و، ملفه ٢٧١٧ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية الى عمان ، تأليف الوزارة الجديد ، و ٣٩ ، ص٨٨.
- (٦١) د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية الى عمان ، تقرير شهر تشرين الاول ١٩٥٤ ، و٦٦ ، ص١٥٠-١٥١.
- (٦٢) د.ك.و، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية الى عمان ، تقرير شهر تشرين الثاني ١٩٥٤ ، و٥١ ، ص١١٦-١١٧.
- (٦٣) المصدر نفسه ، ص١١٨.
- (٦٤) المصدر نفسه ، ص١١٩.
- (٦٥) واقصد بهم التجار الذين فشلوا في انتخابات غرفة التجارة والتهموا ابو الهدى بأنه له ضلع في هذا الفشل.د.ك.و ، ملفه ٢٧١٨ / ٣١١ ، تقارير المفوضية العراقية الى عمان ، تقرير شهر تشرين الثاني ١٩٥٤ ، و٥١ ، ص١٢٨.
- (٦٦) المصدر نفسه ، ص١٢٩.

Internal Political Changes in Tordan (1`953–1955)
and House of Representadives attitnde
(documentary Study)

King Hassan AL–thonie I Tawhik Abu AL Huda I Fawzi the ddresser

Saeed ALmufti

Prof . Aana ALd Allah Hassan

History departemed I colleged

Prtsl Almustansiriy Universty

Abstract

Between 1953–1955 , Jordan witnessed many political developments by which it was greatly affected . the most important event in that Period was the coronation of king ALHussein after turning the legal age . This research answers the following questions:

1. Did the take –over of AL–Hussein affect the events in Jordan ?.
2. Did the cabinets , which took – over power during that period , have the same level " Did they succeed in leading the country ?.
3. Did Jordan enjoy the intellectual freedom and democracy during this period?.
4. Were the changes of laws made by the cabinets genuine ? or were they made for the interests of the regime only?.

Accordingly , the Research is divided into :

1. The internal Political development in Jordan in 1953 and the attitude of the Parliament towards these developments .
2. The Parliament and the eleventh cabinet of Tawfiq Abu – Alhuda .
3. The attitude of the Parliament towards the 12th cabinet of AbulAlhuda after the elections.